

دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية – دراسة حالة لبلدية العفرون "البلدية"

بن طيبة مهديّة

جامعة لونيّسي علي البلدية

خروبي سفيان

جامعة لونيّسي علي البلدية

الملخص:

تعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة، في الجزائر تعتبر البلدية الخلية الأولى والأساسية للجماعات المحلية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه كموقع احتكاك بين الإدارة والمواطن، لكن ورغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أن واقع التنمية المحلية لا يعكس تماما حجم هذه الجهود، وذلك نظرا للكثير من المعوقات والمشاكل التي تواجهها أغلب البلديات، مما قلص من فعالية دورها في إحداث التنمية التي يتطلع إليها المواطن. ومن خلال هذه الورقة البحثية حاولنا إبراز دور الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية في إحداث وتفعيل التنمية المحلية، وكذا المشاريع التنموية التي تقوم بها البلدية في مختلف مجالات النشاط، مع التركيز على أهم العراقيل التي تواجهها، قصد إيجاد حلول فعالة مناسبة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، البلدية، التنمية المحلية، هيئات لامركزية

Résumé: Les groupes locaux en général et la municipale, en particulier, décentralisation des organes de l'Etat, en Algérie la municipale est la première et fondamentale cellule des groupes locaux, Compte tenu du rôle important qu'il joue comme un frottement entre l'administration et les citoyens, mais malgré tout les efforts faits dans ce domaine, la réalité de développement local ne reflète pas entièrement le volume de c'est efforts, et cela à cause des nombreux obstacles et problèmes qui confronte la plupart des municipalités, qui a réduit l'efficacité de son rôle dans le développement qui a attendu avec impatience au citoyen.

Et Grâce à ce document, nous avons essayé de mettre en évidence le rôle des groupes locaux, dirigé par la municipalité dans la création et l'activation du développement local, et de tels projets de développement qui fait par la municipale dans diverses domaines d'activité, et concentré sur les obstacles les plus important qui le confronté, pour trouvé des solutions efficace et approprié.

Mots clés : groupes locaux, municipale, développement local, organismes décentralisés.

تمهيد:

يشهد العالم تغيرات كبيرة مست جميع المجالات وكنتيحة حتمية لتطور وظائف الدولة التي كانت منحسرة في الدفاع والأمن إلى وظائف جديدة عجزت الدولة عن تلبيتها وحدها مما أدى بها إلى إحداث سبل جديدة للاستجابة لمختلف متطلبات المواطنين، ومن هذه السبل إحداث النظم المحلية للتسيير وهو ما يعرف بالجماعات المحلية هذه الوحدات التي أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية المحلية، جنباً لجنب مع الدولة من خلال مختلف المخططات، وتعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة، وواحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية التي لها دور معتبر في التنمية المحلية واختيار الاستراتيجية الملائمة والآليات الكفيلة لتلبية حاجيات المواطن، نظراً للاهتمام المتزايد بموضوع التنمية المحلية واعتبار البلدية بوابة ولوج هذا الفضاء، والنواة المحلية الرئيسية لتكامل وظيفة الأجهزة الإدارية و المجلس المنتخب لتحقيق التنمية المحلية وضمان توسيع نطاق مشاركة المواطنين، جاءت هذه الدراسة لتعالج الإشكالية المطروحة كما يلي:

الاشكالية: كيف تساهم بلدية "العفرون" في دعم التنمية المحلية؟

الأسئلة الفرعية: إن الإجابة على الإشكالية المطروحة تستدعي طرح عدة أسئلة التي صغناها على النحو التالي:

- ماذا نقصد بالجماعات المحلية و ما هو دورها في التنمية المحلية؟
- ما هي مجالات نشاط التي حددها المشرع الجزائري لأداء البلدية دورها في دعم التنمية المحلية؟
- فيما تمثل العراقيل التي تواجهها بلدية العفرون لأداء دورها في التنمية المحلية؟
- الفرضيات : و لإيجاد إجابة منطقية للأسئلة الفرعية المطروحة تم الاعتماد على فرضيتين نوجزها فيما يلي:
- مجالات النشاط التي تساهم فيها بلدية العفرون لا توفر إلا المتطلبات و الحاجيات الأساسية فقط للمنطقة.
- تشهد مشاريع التنمية المحلية ببلدية العفرون وضعية بطيئة تعرقل من أداء دورها في التنمية المحلية
- و لبلوغ الهدف المنشود في هذه الدراسة تم التطرق لعدت عناصر، وفق أسلوب منهجي يسلط الضوء على المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار النظري للجماعات المحلية

سنتناول في هذا المحور الاطار النظري للجماعات المحلية من خلال التطرق لتعريف الجماعات المحلية وأهميتها، وخصائصها وأهم أهدافها، وكذا مقومات نظام الجماعات المحلية.

أولاً-الجماعات المحلية تعريفها و أهميتها

- 1-تعريف الجماعات المحلية: يمكن أن نعرف الجماعات المحلية على أنها « وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة، لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق المراقبة للسلطة المركزية»¹.
- 2- أهمية الجماعات المحلية: وللجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها المتمثلة فيما يلي:
- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: من خلال اشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية.
- تساعد في تقليل مهام الدولة بتنوع نشاط الدولة، كإنشاء هياكل تساعد الدولة في الدور المنوط بها.

- تعمل الجماعات المحلية بأسلوب الإدارة المحلية الذي يؤدي إلى تحاشي البطيء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية وذلك من خلال مشاركة المواطن في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات محلية ومشروعات ذات العائد المحلي².
- تتبنى الجماعات المحلية نظام الإدارة المحلية في توزيع المال العام فيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية ، ليتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- تقوم الجماعات المحلية ببسط الإجراءات والقضاء على الروتين فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين، وبذلك تحل المشاكل المحلية بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال³.

ثانيا- خصائص وأهداف الجماعات المحلية: للجماعات المحلية عدة خصائص تمكنها من أداء أهدافها التي نقدمها فيما يلي

1: خصائص الجماعات المحلية:

- 1.1- الإستقلال الإداري:** معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية⁴، حيث تتحقق الإستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال:
 - وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية⁵.
 - تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية من خلال إعطاء بعض الأجهزة الإستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق ومن التزامات وتحمل للمسؤولية.
 - وإن إضفاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق القدر من الحرية في التصرف ويدعم الإستقلال الذي يجب أن تمنح به في مواجهة السلطة المركزية، مما يؤدي هذا إلى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات المحلية من الناحية الفقهية والقانونية⁶.
 - تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الإنتخاب: لا ينبغي أن تمنع المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان إستقلالها بل لا بد من الأخذ بالإنتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل.
 - وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:
 - تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
 - تجنب التواطئ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
 - تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية⁷.

- 2.1- الإستقلال المالي:** يعني هذا توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها⁸، وإشباع حاجيات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن الإستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية وذلك في حدود ما عليها السياسة الإقتصادية الدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الإقتصادي⁹.

كما تخضع ميزانية الجماعات المحلية إلى قيود مفروضة عليها بموجب قوانين تضعها السلطة المركزية وتتمثل القيود في مبدأ توازن ميزانية الجماعات المحلية إذ تفرض عليها السلطة المركزية التوازن الفعلي لميزانيتها خلافا للميزانية العامة للدولة، مثلا يجب على المجلس الشعبي الولائي أن يصوت على ميزانية الولاية على أساس التوازن، على هذا الأساس فإن ميزانية الجماعات المحلية حتى ولو تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الشعبي الولائي أو البلدي لا يمكن تنفيذها إلا بعد مصادقة السلطات الوصية، السلطة الوصية بدورها يحق لها الرفض أو القبول

أو تعديل النفقات والإيرادات في الميزانية المحلية، في حالة عدم التصويت على الميزانية بتوازن إيراداتها مع نفقاتها يقوم الوالي بتنفيذها فوراً حيث أن القاعدة العامة تفرض توازن الميزانية المحلية، أما السلطة الرقابية فإن لها كل الصلاحيات ما يمكنها من فرض احترام هذا التوازن.

2: أهداف الجماعات المحلية: تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيق عدة أهداف، ومن جملة الأهداف نذكر ما يلي:

1.2- الأهداف السياسية: ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساساً في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلي وأنماط العمل

السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية:

- التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفذاً قوياً في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتهذيب والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها¹⁰.

- الديمقراطية: التي تعني حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي¹¹:

- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الإهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤديه اتجاه مجلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.

- تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالس التشريعية والتنفيذية على مستوى قومي¹².

- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكنه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار التكافؤ ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات نفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي.

- كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الإختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

2.2- الأهداف الإدارية: تتلخص الأهداف الإدارية للجماعات المحلية فيما يلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.

- إتاحة فرص تجريبية نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق وحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.

- تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالباً ما تكون على جدول أولويات لشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية وإستفادتها من تجارب بعضها البعض¹³.

3.2- الأهداف الاجتماعية: يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية إجتماعية اتجاه المواطنين.

إذ لا بد أن يعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم واحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.

- شعور الفرد داخل الجماعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولية نحو تطوير روح المواطنة الحرة¹⁴.

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية، وهو ما ينعكس إيجابيا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين¹⁵.

ثالثا: مقومات نظام الجماعات المحلية: يعتبر نظام الإدارة المحلية أسلوبا إداريا بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، فهذا النظام على عدد من المقومات الأساسية. ويمكن إبراز أبعاد كل مقوم من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي:

1- تقسيم إداري لأقليم الدولة: يشير هذا المقوم إلى ضرورة وجود تقسيم إداري لإقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ولا تكون إلا بتوفير وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الانتماء يتوقف نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، في هذا الإطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية، أهميتها: تجانس المجتمعات المحلية والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة المحلية للحصول على موارد مالية ذاتية تكفي لتغطية جزء كبير من نفقاتها، فهذا يتطلب حجما أدنى من السكان الذين يكلفون بأداء الضرائب والرسوم إلى السلطات المحلية المعنية¹⁶.

2- المجالس المحلية المنتجة: من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتجة تمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنون أدرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يروونه مناسبا.

الأصل أن تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر، ذلك أن الباعث على نشأة نظام الإدارة المحلية باعث سياسي، وهي الأقرب إلى الأهالي ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى أن الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحومة المركزية ولأن التنمية الإقتصادية والإجتماعية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفيذ.

3- التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية: يكون استقلال الوحدات المحلية إداريا باستقلالها المالي وتبعا لاستقلالها بموارد مالية ذاتية تكون لها ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة وبالتالي تتمتع بحرية تامة في إنفاق أموالها، فلا يقتصر دور الإستقلال المالي على دعم الإستقلال الإداري، لكنه يسهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني الوحدات المحلية¹⁷.

4- رقابة الحكومة المركزية على السلطات المحلية: تقوم على عدت أسس من أهمها أن السلطات المحلية تتفاوت في القوة المالية تبعا لما يأتي لكل منها من حصيلة الموارد المالية المقررة لها، الأمر الذي يتطلب مراقبة أعمال هذه السلطات بالإضافة إلى أن الجماعات المحلية تتفاوت في أحجامها، طبيعة اقتصادها ومستوى سكانها الاجتماعي والثقافي. أحيانا قد تغالي بعض السلطات المحلية في أسعار الضرائب المحلية للحصول على تكفي لمواجهة الحاجات المحلية، مما يستدعي الأمر تدخل الحكومة المركزية لتحديد حد أعلى لأسعار الضرائب بين السلطات المحلية المختلفة.

5- المشاركة الشعبية: تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية وفي العمال الخاصة بالتنمية المحلية تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنون من مشكلات وحاجات فالمشاركة الشعبية هي اشتراك المواطنين أفراد وجماعات وأولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات وتمويل المشروعات واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

6- التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط: يمكن اعتبار التنمية المحلية على أنها تلك العملية المخططة للتعبة الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للنهوض بالمجتمعات المحلية في جميع المستويات. عند التحدث عن التنمية المحلية كهدف أساسي للإدارة المحلية فإنه كي تحدث على الوجه المطلوب لابد أن تكون مخططة، أي أن التخطيط هو أحد المقومات الضرورية لأي نظام للإدارة المحلية.

فإذا كان تحديد اتجاهات التنمية فيما يتعلق بالأهداف والأولويات العامة تبدأ من السلطة العليا والمجلس الشعبي بها فإن الأهداف التفصيلية والمنشأة القاعدية ينبغي أن تبدأ من الوحدات الأدنى ومجالسها الشعبية على أن يتم إقرارها من السلطات العليا والمجلس الشعبي بها ضمنا لواقعية التخطيط. ويلزم ذلك ربط التخطيط الإقليمي والمحلي بالتخطيط القومي بحيث تتضمن الخطة الوطنية الخطط الإقليمية والمحلية بما يحقق التكامل الإقتصادي والإجتماعي والعمراني وحماية البيئة وهذا يتطلب التنسيق بين أجهزة التخطيط على كافة المستويات.

7- توفر العنصر البشري: يعمل العنصر البشري على إنجاح التنمية المحلية والتي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وتبدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات وتنفيذها، وذلك يجب أن تتوفر لدى وحدات الإدارة المحلية للموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في جميع عمليات التنمية منذ رسم الخطة إلى غاية تنفيذها وهو عمل إلزامي.

8- مقومات قانونية: تعتبر مقومات القانونية من أهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية فيمكن استخلاص أن المقوم الخاص بضرورة ذاتية لدعم استقلالها الإداري والتقليل من اعتمادها على الحكومة المركزية في الحصول على إعلانات حكومية، هو الركن الأساسي لقيام نظام إدارة محلية ناجحة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن توافر الموارد المالية الذاتية المحلية أمر لابد منه لكي تقوم الوحدات المحلية بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها¹⁸.

كما تجدر الإشارة إلى أن تلك الأهداف المنوطة بالوحدات المحلية تجتمع كلها في هدف رئيسي يتلخص في السعي إلى تحقيق التنمية المحلية أكبر درجة ممكنة من الكفاءة وحسن الأداء ذلك أن تحقيق هذا الهدف بالصورة المطلوبة يتبعه تحقيق المقومات الأخرى التي تقوم عليها نظم الإدارة المحلية ومن ثم نجاح نظام الإدارة المحلية المطبق.

المحور الثاني: التنمية المحلية و دور البلدية في تحقيقها

سنسلط الضوء في هذا المحور على التنمية المحلية من خلال التطرق إلى تعريفها وأهدافها، وسنبرز دور البلدية من خلال أهم برامج التنمية المحلية والتي على رأسها المخطط البلدي للتنمية الذي سيوضح لنا ذلك بشكل مفصل.

أولاً- تعريف التنمية المحلية: لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... إلخ، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية¹⁹.

1. تعريف التنمية المحلية: يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها : «مسار لتنويع وإثراء الأعمال الإقتصادية والإجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارد وثرواته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم»²⁰ ، فالتنمية المحلية هي عبارة عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي.

ويمكن تعريف التنمية المحلية كذلك على أنها: «السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل»²¹.

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية يرى محي الدين صابر بأنها «مفهوم جديد لأسلوب العمل الإجتماعي والإقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الإجتماعية والإقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا»²².

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما²³:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

- توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الإعتماد على النفس والمشاركة.

2. مفاهيم مرتبطة بالتنمية المحلية: كما يرتبط مفهوم التنمية المحلية كذلك بمفاهيم عديدة يمكن أن نتطرق إلى أهمها وهو مفهوم التنمية المستدامة حيث تعتبر هذا المفهوم مجاورا لمفهوم التنمية المحلية، التي تسعى لتحسين الظروف العامة للإقليم، بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها²⁴، ويمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال تقرير نادي روما 1972، والعديد من الملتقيات الدولية التي اهتمت بموضوع التنمية المستدامة، حيث تم تعريفها في تقرير Brund + Land (1987) على أنها « تنمية إقتصادية وإجتماعية وبيئية في نفس الوقت، تستجيب لحاجيات الحاضر بدون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم».

ثانيا: أهداف التنمية المحلية: يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية²⁵، فيما يلي:

1- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق إستقرار أفرادها وإزالة الفوارق الإجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية إحتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل.

2- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية: لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر.

3- تقليل التفاوت بين الأفراد: تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها، فتكونت فئة برجوازية محلية من المجتمع، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى إستيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الإجتماعي.

4- بناء الأساس المادي للتقدم: التنمية المحلية تكون فعلية حينما تركز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والإنطلاقة

الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

5- زيادة الدخل المحلي: إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها

الأساسي تلك المداخل التي تم على أساسها برجة المشاريع وإقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.

6 - الرفع من مستوى المعيشة: المعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من

الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

7- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: إن التنمية المحلية تهدف إلى التحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في

سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.

ثالثا: برامج التنمية المحلية: يتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج

المرافقة والمدممة للإصلاحات الاقتصادية، وفيما يلي شرح موجز لهما²⁶:

1-برامج التجهيز: حسب ما قضت به المادة (05) من المرسوم رقم (380/81) هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات

المحلية في مجال التنمية، أحدهما «بلدي» يتم على مستوى البلدية «PCD» والآخر «قطاعي» يتم على مستوى الولاية «PSD». وسنوضح كلا هذين المخططين كما يلي:

1.1- المخطط البلدي للتنمية:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350 مليار دينار)

من الإنفاق العمومي

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,80 % طوال السنوات الخمس (نسبة 6,80 % في سنة 2003).

- تراجع البطالة أكثر 29 % إلى 24 %

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

ولقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أبريل 2004، منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه.

حيث سجل التزام فخامة رئيس الجمهورية، "عبد العزيز بوتفليقة" بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الإقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو (البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي 2005-2009).

2.1- برنامج صندوق الجنوب: وهو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن

لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

3.1- الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع الولايات الأخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الكوارث الطبيعية... إلخ.

2. البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة ، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ، ومن أهم هذه البرامج :

1.2 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات (2001-2004)، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها ، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

جسد هذا الانتعاش من خلال نتائج عديدة هامة ، نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350 مليار دينار) من الإنفاق العمومي؛

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,80 % طوال السنوات الخمس (نسبة 6,80 % في سنة 2003).

- تراجع البطالة أكثر 29 % إلى 24 % ؛

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

ولقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أبريل 2004، منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه. حيث سجل التزام فخامة رئيس الجمهورية، "عبد العزيز بوتفليقة" بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الإقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم التّمو (البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009).

2.2 برنامج صندوق الجنوب: وهو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

3.2 الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع الولايات الأخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الكوارث الطبيعية... إلخ

المحور الثالث: الاطار التطبيقي للجماعات المحلية -دراسة حالة لبلدية العفرون

سنتناول في هذا المحور الجانب التطبيقي للجماعات المحلية من خلال دراسة حالة لبلدية العفرون . وهنا نقوم بتعريف بلدية العفرون ومجالات نشاطها وعرض مختلف احصائيات المشاريع التنموية لمجالات نشاط بلدية العفرون .

أولاً: تعريف بلدية العفرون و مجالات نشاطها

1- تعريف بلدية العفرون: تتميز بلدية العفرون بموقعها الفريد و المساحة المعتبرة التي نعرضها بإيجاز في النقاط التالية

1.1 الموقع الجغرافي: العفرون هي إحدى بلديات ولاية البليدة تقع غرب سهل متيجة، يحدها من الشمال بلدية الحطاطبة ومن

الجنوب بلدية عين الرمانة أما شرقا وادي بورومي وغربا وادي جر.

- تبعد عن ساحل عين تقورايت ب: 19 كلم جنوبا.

- تبعد عن مقر ولاية البليدة ب: 18 كلم غربا.

- تبعد عن الجزائر العاصمة ب: 69 كلم شرقا.

2.1 المساحة: تقدر المساحة الإجمالية لبلدية العفرون ب 5587 هكتار أي ما يعادل حوالي 55,87 كلم² منها المساحة المبنية

432 هكتار.

3.1 التضاريس: تقع بلدية العفرون عن ارتفاع 100 على مستوى سطح البحر تضاريسيا يمكن تمييز قسمين.

- قسم جبلي: تابع لسلسلة الأطلس التلي البلدي يقع جنوب مدينة العفرون، تتجه منحدراته نحو الشمال

مشكلة أحيانا بعض المسطحات المستغلة فلاحيا والبقية تمثل الغطاء الغابي، تصل الإرتفاعات ما بين 200 إلى 500م مثلا جبل

بني مويمن يبلغ إرتفاعه 489م وجبل العفرون يبلغ إرتفاعه 323م.

- قسم مسطح: يقع من الناحية الشمالية ويمثل المباني والأراضي الفلاحية.

- المناخ: تخضع بلدية العفرون لمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تسجل تذبذبات مطرية خلال فصول

السنة، لذلك تقارب كمية الأمطار سنويا 700ملم، وهو ما يجعل الناحية حافة بالمقارنة مع متيجة الشرقية أين تفوق هذه الكمية

850 ملم، وقد يرجع ذلك إلى جبل شنوة بتيبازة الذي يعمل كحاجز أمام مرور التيارات البحرية الشمالية الغربية بإتجاه منطقة العفرون.

2- مجال نشاط البلدية

البلدية بإعتبارها الخلية الأساسية في النظام الجزائري لها إختصاصات ووظائف سياسية، إقتصادية وإجتماعية، ثقافية أساسية

على مستوى المحلي هذه الإختصاصات أو المجالات حددها القانون رقم 08/09 وحصرها في تسعة مجالات أما القانون الجديد للبلدية

رقم 10/11 فقد حددها بأربعة بعد أن تم ضم بعض المجالات إلى بعضها البعض، وهذه المجالات هي:

1.2: مجال التهيئة والتنمية: تعد البلدية مخططها للتهيئة والتنمية على المدين القصير والمتوسط الموافق للعهد الانتخابية تماشيا مع

الصلاحيات المخولة لها قانونا وفي حدود الإمكانيات المتوفرة، وهذا في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا

المخططات التوجيهية القطاعية، وللمجلس إختيار المشاريع التي ينجزها في إطار المخطط البلدي للتنمية والتهيئة ويستشار مسبقا المجلس

الشعبي البلدي على أي مشروع يقوم على الأراضي التابعة لإقليم البلدية، خاصة إذا تعلق بحماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة،

وإتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها بعث نشاطات إقتصادية وإستثمارية تتماشى مع طاقات البلدية²⁸ و لمعرفة دور بلدية العفرون في هذا

المجال نقدم الجدول التالي

الجدول رقم(01): وضعية المشاريع في مجال التهيئة والتنمية خلال الفترة(2010-2016)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد دج	نسبة الإنجاز		الملاحظات
			النسبة المالية	نسبة المادية	

دراسة لإنجاز تهيئة حضرية	20 10	62 322 03 9,75	0 %	1,22 %	في انتظار اعداد صفقة التسوية (EPIC)
دراسة لإنجاز محلات تجارية بحي بني مومن	20 11	312 800,0 0	10 0%	97,2 5%	عملية منتهية
التهيئة الحضارية بالعفرون	20 12	30 000 00 0,00	10 0%	99,9 5%	مغلق
إنجاز 43 محل تجاري بحي بني مومن- الشطر الأول	20 13	11 958 10 2,50	40 %	1,30 %	الاشغال متوقفة بسبب الدراسة على مستوى CTC
تهيئة السوق الجوّاري (إنجاز الطرق والشبكات المختلفة)	20 14	556 000,0 0	10 0%	99,8 3%	مغلق
تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 141 نحو حوش بوطاقة، حوش بوزيد وحوش عليلي	20 14	38 000 00 0,00	10 0%	85,1 3%	مغلق
المراقبة التقنية للهيئة الوطنية الوسط CTC للمراقبة التقنية للبناء	20 15	3 009 426 ,70	20 %	30,6 1%	في طور الإنجاز
دراسة ومتابعة لإنجاز مكتب بريد بالعفرون	20 15	800 000,0 0	50 %	39,5 0%	الدراسة منتهية و المتابعة للمشروع انطلقت
تجهيز المصلحة البيومترية (جواز السفر+البطاقة الرمادية)	20 15	6 699 482 ,11	10 0%	99,9 5%	عملية منتهية
متابعة إنجاز مشروع جدار اسناد على الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 42 والقطب الجامعي	20 15	200 000,0 0	10 0%	99,8 2%	عملية منتهية
دراسة ومتابعة والمراقبة لأشغال تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين حي بني مومن والقطب الجامعي بالعفرون	20 15	3 800 000 ,00	0 %	22,1 3%	الدراسة منتهية في انتظار متابعة المشروع
تهيئة وتعبيد الساحة بجوار المكتبة الجهوية بالعفرون	20 15	10 700 00 0,00	10 0%	77,2 4%	مغلق
شراء الأراضي	20 16	4 798 998 ,96	10 0%	100, 00%	العملية منتهية

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية و المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقفة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية العفرون.

نشير الى نقطة جد هامة مفادها ان المشاريع المتطرق لها في كل جداول الدراسة تمثل بعض أهم المشاريع نظرا للحجم الكبير الذي تأخذه من جهة، و من جهة أخرى نرى ان التطرق لي بعض المشاريع يكفي للوصول الى الهدف الذي نسعى لابرازه و هو واقع مساهمة بلدية العفرون في مجالات النشاط المحددة من طرف المشرع الجزائري وفق القانون الجديد رقم 10/11. يعرض الجدول رقم (01) وضعية المشاريع التي تقوم بها بلدية العفرون، و بالنسبة لسنة تسجيل المشروع تبقى متابعة في فترة الانجاز الى غاية 2016/12/26، وعليه يتضح من خلال ذلك أن هناك عدت مشاريع أخذت فترة زمنية طويلة جدا لإتمام المشروع ولكن لم تنتهي بعد أو نجد وضعيتها مغلقة بمعنى متوقفة عن النشاط .

كما يوضح الجدول الذي أعلاه ان بلدية العفرون تواجه مشاكل في بعض المشاريع مثل مشروع دراسة إنجاز تهيئة حضرية سنة 2010 الذي نلاحظ ان هيئة اعداد الصفقات العمومية (التسوية) يعيق عملية الانجاز و ذلك الى غاية 2016/12/26 حسب المعلومات المصرح بها من مصلحة المحاسبة لبلدية العفرون، كما نجد بعض المشاريع اخذت فترة زمنية طويلة لانطلاق الانجاز رغم ان الدراسة منتهية، وهذا ما نجده في المشروع المتعلق "بدراسة ومتابعة والمراقبة لأشغال وتهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين حي بني موعين والقطب الجامعي بالعفرون" في سنة 2015 بمعنى أخذ سنتين في الدراسة و لازل ينتظر المتابعة الى غاية نهاية سنة 2016.

كما يتضح ان هناك عقبات تواجهها بلدية العفرون تتعلق بمكاتب الدراسة على مستوى CTC مثل مشروع إنجاز 43 محل تجاري سنة 2013، و بالتالي يمكن القول من خلال ما سبق ان بلدية العفرون تواجه عدة مشاكل في مجال التهيئة و التنمية و هذا ما يؤثر على فعالية دوها في التنمية المحلية بصفة عامة وهذا المجال بصفة خاصة.

2.2: مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: البلدية مطالبة بأن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي، كذلك مطالبة أن تحقق إحترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، كما يجب الحصول على موافقة المجلس لكل مشروع له أضرار على البيئة والصحة العمومية ما عدا المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بالبيئة، كما تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، وكذا السهر على إحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات المشقة غير القانونية والمحافظة وحماية الأملاك العقارية والثقافية والحماية والحفاظ على الإنسجام الهندسي للتجمعات السكنية، السهر على المحافظة على الوعاء العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والإستثمار الإقتصادي، تقوم بتهيئة المساحات الموجهة لإحتواء النشاطات الإقتصادية والتجارية أو الخدماتية: وفي مجال السكن توفر الشروط التحفيزية للترقية العقارية، وبالإضافة إلى ما سبق تقوم كذلك بالتحضير والإحتفال بالأعياد الوطنية²⁹. ولتوضيح دور بلدية العفرون ما تقوم به من مشاريع في مجال التعمير والهياكل القاعدية و التجهيز نقدم الجدول رقم (02) كما يلي

الجدول رقم (02): وضعية المشاريع في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز خلال الفترة (2010-2016)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد دج	نسبة الإنجاز		الملاحظات
			نسبة المادية	نسبة المالية	
إنجاز المجتمعات الرئيسية لتصريف مياه الأمطار بمنطقة السكة الحديدية العفرون وما جاورها	20 10	58 244 00 0,00	50 %	82, 12%	تم اعذار المؤسسة للمرة الثانية

دراسة ومتابعة لإنجاز 3 أقسام بمدرسة مزيان العيد (إنجاز وتجهيز 20 قسما بالطور الابتدائي)	20 13	450 000,0 0	0 %	46, 67%	الدراسة لدى CTC
الدراسة والمتابعة لإنجاز مطعم مدرسي بمدرسة مهداوي جيلالي	20 14	1 196 696, 84	50 %	45, 23%	الدراسة منتهية في انتظار متابعة المشروع
تدعيم الإنارة العمومية بالطريق المؤدي إلى المسبح الشبه الأولمي	20 14	1 500 000, 00	10 0%	92, 25%	مغلق
أشغال ترميم مختلف طرقات البلدية	20 15	16 600 00 0,00	0 %	6,1 1%	تم المنح المؤقت
إنجاز الطريق الإجتماعي بين حي بني مومن وجامعة العفرون	20 16	108 500 0 00,00	10 %	0,0 0%	في طور الانجاز
إنجاز وتجهيز 3 أقسام بمدرسة مزيان العيد (إنجاز وتجهيز 20 قسما بالطور الابتدائي)	20 16	8 550 000, 00	0 %	0,0 0%	في طور الإنجاز
دراسة وتجهيز مجمع مدرسي صنف د بمخطط شغل الأراضي رقم 07 بالعفرون	20 16	52 000 00 0,00	0 %	0,0 0%	تم المنح المؤقت في انتظار الدراسة التي هي في مرحلة تقييم العروض

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية و المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقفة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية العفرون.

نلاحظ في الجدول الذي أعلاه ان لبلدية العفرون لها عدة مشاريع تهدف الى احداث تنمية بالمنطقة، وأغلبية المشاريع لها رصيد مالي معتبر إلا أن عمليات الانجاز متباينة، اذ نجد ما هو في طور الانجاز وما تم اغلاقه، أي توقف المشروع رغم اتمام نسبة الانجاز المادي الذي يتمثل في كل التجهيزات والمعدات المطلوبة في المشروع، كمثال نجد مشروع تدعيم الإنارة العمومية بالطريق المؤدي إلى المسبح الاولمي سنة 2014 و حسب الأمين العام للبلدية يفسر سبب اغلاق هذه المشاريع يعود بالدرجة الاولى إلى نهاية عهدة رئيس المجلس الشعبي البلدي وبالتالي عدم وجود متابعة، وأحيانا يرجع ذلك إلى مشاكل مع المقاول الذي يتجاوز قيمة المبلغ المالي المتفق عليه في دفتر الشروط ولتخفيض التكاليف يسحب بعض عماله وبالتالي تجد البلدية نفسها في تأخر عن أداء مهامها، كما نظيف في ذات السياق حسب الوثائق التي اعتمدنا عليها المذكورة سابقا أن المدة التعاقدية لهذا المشروع 4 أشهر وهو لم يتم انجازه الى نهاية 2016 وهذا عامل آخر يمكن أن يفسر لنا سبب غلق هذا المشروع أو حتى المشاريع الأخرى.

نشير هنا ان أغلبية المشاريع سواء المذكورة بالجدول السابق رقم (02) او المذكور في الوثائق المتحصل عليها نلاحظ فيها أن بلدية العفرون تشهد عراقيل كثيرة في سيرورة عملياتها سواء من جانب الاداري كدراسات او من الجانب التطبيقي أي الانجاز، و المدير الذكر أن

الدولة الجزائرية أصدرت أغلفة مالية تغطي كل هذه المشاريع، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

3.2: المجال الاجتماعي: تتمثل نشاطات البلدية في هذا المجال فيما يلي³⁰:

- تطلع البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل المدرسي.
- ويمكنها في حدود إمكانياتها إتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدات الأطفال والتعليم التحضيري و التعليم الثقافي والفني.
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسليية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة الرياضة والتسليية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسليية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- إتخاذ كل التدابير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين بإستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين و إستحداث مناصب الشغل.
- المساهمة في صيانة المساجد القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- تشجيع ترقية الحركة الجموعية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسليية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة والمهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.

لإبراز مختلف هذه النشاطات نقدم الجدول رقم (03) الذي يظهر من خلاله أن بلدية العفرون هدفت الى القيام بعدت مشاريع تخص المجال الاجتماعي، الا أن الملاحظ عدم وجود مشاريع في هذه الأنشطة الثقافية والرياضية و السياحية ما عدا تلك المشاريع المتمثلة في الخدمات الاجتماعية الأساسية فقط كالمطعم المدرسي وأشغال المدارس والمساجد والملحق البلدي وكذا المكتب البلدي، وعليه نقول ان البلدية ضعيفة من ناحية المجال الاجتماعي، وهذا راجع ربما لكبر مساحتها مقارنة بمواردها المادية والمالية وكذا عدم وجود جمعيات تساعد على إحداث حركة توعوية نشطة.

كما يوضح لنا الجدول رقم (03) انه تم إتمام انجاز مشروعين فقط بنسبة 100% من مجمل المشاريع بما فيها تلك المشاريع المذكورة في الوثائق المعتمد عليها السابقة الذكر، وعليه هذا يدل على نقص فعالية الادارة المحلية لبلدية العفرون مما يؤدي الى ضعف دورها في تحقيق التنمية المحلية، كما نشير ان المشاريع التي تشهدها بلدية العفرون نجدها في الغالب تنتمي الى مجال التهيئة والتنمية بالدرجة الاولى ومجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز بالدرجة ثانية، وعليه يمكن القول ان بلدية العفرون في بداية الانشاء فهي تحتاج بشكل كبير الى دعم بنيتها التحتية، لذلك استهدفت تلك المجالات أكثر من الاخرى.

الجدول رقم (03): وضعية المشاريع في المجال الاجتماعي خلال الفترة (2014-2016)

الملاحظات	نسبة الإنجاز		الغلاف المالي المرصد دج	سنة التسجيل	عنوان المشروع
	النسبة المالية	النسبة المادية			
عملية منتهية	100,00%	100%	198 315,00	2014	دراسة الأرضية لإنجاز مطعم مدرسي وسقف حظيرة البلدية + سقف جوارى
عدم التأشير على دفتر الشروط من طرف لجنة الصفقات البلدية	47,88%	50%	6 237 561,98	2014	أشغال المسجد
في طور الانجاز	91,52%	90%	13 815 551,58	2015	أشغال بالمدارس
الدراسة منتهية في انتظار متابعة المشروع	66,36%	50%	2 500 000,00	2015	دراسة ومتابعة لإنجاز ملحق بلدي
في طور الانجاز	2,90%	10%	23 684 000,00	2016	إنجاز المكتب البريدي بالعفرون
عملية منتهية	100,00%	100%	1 707 999,98	2016	اقتناء مكيفات هوائية للمسجد العتيق

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية و المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقفة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية العفرون.

كما نشير حسب الوثائق المعتمد عليها و المذكورة سابقا ان بلدية العفرون استلمت اغلفة مالية معتبرة في سنة 2016 تخص بعض المشاريع ذات النشاطات غير المبرجة من قبل، كمشروع دراسة و انجاز قاعة متعددة الرياضات التي تم رصد لها مبلغ مالي يقدر بـ 11 480 000,93 دج، و منه يمكن القول ان البلدية تحاول معالجة التأخر الحاصل في هذا المجال وعيا منها بأهميته في تعزيز مداخلها من خلال تلك الانشطة الرياضية من جهة، و ما يعود بالفائدة على سكان المنطقة من جهة أخرى

4.2: مجال الصحة والطرق البلدية تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما

المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات³¹:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية وإشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

كما تتكفل البلدية في إطارات تحسين الإطار المعيشي للمواطن في حدود إمكانياتها بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة الفضاءات الترفيهية والشواطئ.

ومن النشاطات التي ساهمت بها بلدية العفرون في هذا المجال نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): وضعية المشاريع في الصحة و الطرقات البلدية خلال الفترة (2011-2016)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد دج	نسبة الإنجاز		الملاحظات
			النسبة المئوية	النسبة المئوية	
تجديد وإنجاز شبكة التطهير عبر إقليم البلدية	2011	3 706 987,50	100,00%	100%	العملية منتهية
دراسة لإنجاز قنوات الصرف الصحي وتهيئة الشبنة للمنطقة العليا ببني جماعة	2012	915 000,00	0,00%	80%	الدراسة على مستوى مديرية الموارد المائية للمصادقة
تجديد وإنجاز شبكة التطهير عبر مدينة العفرون	2014	35 000 000,00	54,27%	60%	تم اغذرا المؤسسة للمرة الثانية وهو في طور الانجاز
الردم التقني للنفايات المنزلية بمفرغة بورومي	2015	3 735 435,60	100,00%	100%	العملية منتهية
توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بأولاد حميدان	2016	2 100 000,00	35,61%	65%	مغلق
إنجاز الإشارات الضوئية	2016	7 000 000,00	0,00%	0%	الاتفاقية لدى المراقب المالي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية و المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقعة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية العفرون.

يبرز لنا الجدول رقم (04) ان بلدية العفرون ساهمت في تحسين مجال الصحة و الطرقات البلدية، حيث استفادة المنطقة من انجاز شبكة التطهير سنة 2011، وكذا تم الردم التقني للنفايات المنزلية، أما بقية المشاريع فنجد ما هو في طور الانجاز و ما تم اغلاقه أو في انتظار الرد من الهيئة المكلفة به، و الجدير بالذكر ان هذه المشاريع ذات طابع خدماتي أساسي بمعنى تهدف الى تلبية الحاجات الاساسية للسكان من ماء صالح للشرب و مكان خاص لردم النفايات، و هذا ما لوحظ في مختلف المجالات التي تشغلها لدية العفرون مما يشبه أنها لا تزال في مرحلة بداية الانشاء، محاولة توفير حاجيات و متطلبات المنطقة في إطار ميزانيتها المحدودة.

ثانيا: العقبات التي تواجه بلدية العفرون في تحقيق التنمية المحلية:

هناك العديد من العقبات التي تعرقل قيام البلدية بمهامها والصلاحيات التي خولت لها من طرف المشرع الجزائري، مما يؤثر سلبا على دورها في تحقيق التنمية المحلية، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة والتي نرى أن مختلف البلديات بالجزائر تعيشها، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، نوجزها في أهم العناصر التالية³²:

1- العقبات الاقتصادية: تتركز في الجوانب التالية:

- قلة ومحدودية الموارد المالية.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف الاستثمار.

2- العقبات الاجتماعية: وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعقدة لعملية التنمية المحلية وهي متنوعة وأبرزها ما يلي:

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع، وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.
- تأخر البيئة الاجتماعية من خلال نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على مستوى البلدية

3- العقبات الإدارية: ويمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم التجسيد الفعلي اللامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعا للسلطة المركزية.
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

- سوء تسيير الموارد البشرية، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الفادح في التأطير المحلي، وهذا النقص انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي لانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات

الخاتمة:

- من خلال عرضنا لوضعية التنمية ببلدية العفرون الذي تشهده بسبب موقعها وسط عدة بلديات جبلية وريفية ، و رغم محاولة الدولة توفير مختلف المرافق و التجهيزات الضرورية لخلق استقرار اجتماعي ودفع التنمية المحلية إلا أن وضعية التنمية تشهد تباين كبير بين مجالات نشاطها نظرا لطبيعة البلدية التي نرى أنها في مرحلة بداية الإنشاء و عليه خلصت هذه الدراسة بالنتائج التالية:
- يعتبر نشاط بلدية العفرون محتشم ولم يدعم بها القطاع الفلاحي ولم يتحرك القطاع الخاص للاستثمار نظرا لغياب الآليات والوسائل التي تبقى من مسؤولية مختلف هيئات الدولة.

- حسب المعلومات و الاحصائية المتحصل عليها من بلدية العفرون، عدم وجود جمعيات تنموية و بالتالي عدم امكانية ترقية المجتمع المحلي أو تمثيله أمام السلطات العمومية بتقديم انشغالاتهم و مشاكلهم.

- كما خلصت هذه الدراسة الى ان بلدية العفرون تساهم في دعم التنمية المحلية في كل مجالات النشاط المحددة لها بالقانون 10/11 ، الا ان دورها يبقى محتشم في بعض المجالات اذ نجد أغلبية المشاريع تهدف الى تلبية المتطلبات والحاجيات الأساسية للمنطقة، وذلك نظرا لشساعة رقعته مقارنة مع ميزانيتها المحدودة.

- كما كشفت الدراسة ان بلدية العفرون تواجه عدت مشاكل تعرقل من سيورة عملياتها و التي تحد من أداء دورها في التنمية المحلية، حيث تم حصر بعض أهم تلك العراقيل في العنصر الأخير من هذه الدراسة بهدف إيجاد حلول فعالة لتلك العراقيل ومن بين أهم المقترحات التي نقدمها لتفعيل دور الإدارة المحلية بالعفرون ما يلي:

- تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر، وتعميم مفهوم "لجان الأحياء".

- تشجيع المواطنين على البقاء في المناطق الريفية والنائية، وهذا بعد توفير الأمن وجميع المرافق الضرورية بغية تعزيز التنمية الفلاحية والحيوانية، وتقليص معدل النزوح والهجرة نحو المدن.
- حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلدية في أداء أدوارها.
- لتفعيل دور الادارة المحلية و بلوغ البلدية أهدافها التنموية يجب أن يكون الأفراد الذين يترشحون في انتخابات البلدية حاملين شهادات عليا، مع تكوين المستمر.

ملحق الجداول

الجدول رقم(01): وضعية المشاريع في مجال التهيئة و التنمية خلال الفترة(2010-2016)

الملاحظات	نسبة الإنجاز		الغلاف المالي المرصد دج	سنة التسجيل	عنوان المشروع
	النسبة المالية	النسبة المادية			
دراسة لإنجاز تهيئة حضرية	1,22%	0%	62 322 039,75	2010	دراسة لإنجاز تهيئة حضرية
دراسة لإنجاز محلات تجارية بحي بني مومن	97,25%	100%	312 800,00	2011	دراسة لإنجاز محلات تجارية بحي بني مومن
التهيئة الحضارية بالعفرون	99,95%	100%	30 000 000,00	2012	التهيئة الحضارية بالعفرون
إنجاز 43 محل تجاري بحي بني مومن-الشاطر الأول	1,30%	40%	11 958 102,50	2013	إنجاز 43 محل تجاري بحي بني مومن-الشاطر الأول
تهيئة السوق الجوازي (إنجاز الطرق والشبكات المختلفة)	99,83%	100%	556 000,00	2014	تهيئة السوق الجوازي (إنجاز الطرق والشبكات المختلفة)
تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 141 نحو حوش بوطاقة، حوش بوزيد وحوش عليلي	85,13%	100%	38 000 000,00	2014	تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 141 نحو حوش بوطاقة، حوش بوزيد وحوش عليلي
المراقبة التقنية للهيئة الوطنية الوسط CTC للمراقبة التقنية للبناء	30,61%	20%	3 009 426,70	2015	المراقبة التقنية للهيئة الوطنية الوسط CTC للمراقبة التقنية للبناء
دراسة ومتابعة لإنجاز مكتب بريد بالعفرون	39,50%	50%	800 000,00	2015	دراسة ومتابعة لإنجاز مكتب بريد بالعفرون
تجهيز المصلحة البيومترية (جواز السفر+البطاقة الرمادية)	99,95%	100%	6 699 482,11	2015	تجهيز المصلحة البيومترية (جواز السفر+البطاقة الرمادية)

متابعة إنجاز مشروع جدار اسناد على الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 42 والقطب الجامعي	2015	200 000,00	100%	99,82%	عملية منتهية
دراسة ومتابعة والمراقبة لأشغال تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين حي بني مويمن والقطب الجامعي بالعفرون	2015	3 800 000,00	0%	22,13%	الدراسة منتهية في انتظار متابعة المشروع
تهيئة وتعبيد الساحة بجوار المكتبة الجهوية بالعفرون	2015	10 700 000,00	100%	77,24%	مغلق
شراء الأراضي	2016	4 798 998,96	100%	100,00%	العلمية منتهية

المصدر: بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية والمالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقعة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية

العفرون.

الجدول رقم (02): وضعية المشاريع في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز خلال الفترة (2010-2016)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد دج	نسبة الإنجاز		الملاحظات
			النسبة المادية	النسبة المالية	
إنجاز المجتمعات الرئيسية لتصريف مياه الأمطار بمنطقة السكة الحديدية العفرون وما جاورها	2010	58 244 000,00	50%	82,12%	تم اعداد المؤسسة للمرة الثانية
دراسة ومتابعة لإنجاز 3 أقسام بمدرسة مزيان العيد (إنجاز وتجهيز 20 قسما بالطور الابتدائي)	2013	450 000,00	0%	46,67%	الدراسة لدى CTC
الدراسة والمتابعة لإنجاز مطعم مدرسي بمدرسة مهداوي جيلالي	2014	1 196 696,84	50%	45,23%	الدراسة منتهية في انتظار متابعة المشروع
تدعيم الإنارة العمومية بالطريق المؤدي إلى المسبح الشبه الأولمبي	2014	1 500 000,00	100%	92,25%	مغلق
أشغال ترميم مختلف طرقات البلدية	2015	16 600 000,00	0%	6,11%	تم المنح المؤقت
إنجاز الطريق الإجتماعي بين حي بني مويمن وجامعة العفرون	2016	108 500 000,00	10%	0,00%	في طور الانجاز
انجاز وتجهيز 3 أقسام بمدرسة مزيان العيد (إنجاز وتجهيز 20 قسما بالطور الابتدائي)	2016	8 550 000,00	0%	0,00%	في طور الإنجاز

دراسة وتجهيز مجمع مدرسي صنف د بمخطط شغل الأراضي رقم 07 بالعفرون	2016	52 000 000,00	0%	0,00%	تم المنح المؤقت في إنتظار الدراسة التي هي في مرحلة تقييم العروض
--	------	---------------	----	-------	--

المصدر: بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية والمالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقعة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية

العفرون.

الجدول رقم (03): وضعية المشاريع في المجال الاجتماعي خلال الفترة (2014-2016)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد دج	نسبة الإنجاز		الملاحظات
			النسبة المالية	النسبة المادية	
دراسة الأرضية لإنجاز مطعم مدرسي وسقف حظيرة البلدية + سقف جوارى	2014	198 315,00	100,00%	100%	عملية منتهية
أشغال المسجد	2014	6 237 561,98	47,88%	50%	عدم التأشير على دفتر الشروط من طرف لجنة الصفقات البلدية
أشغال بالمدارس	2015	13 815 551,58	91,52%	90%	في طور الانجاز
دراسة ومتابعة لإنجاز ملحق بلدي	2015	2 500 000,00	66,36%	50%	الدراسة منتهية في انتظار متابعة المشروع
إنجاز المكتب البريدي بالعفرون	2016	23 684 000,00	2,90%	10%	في طور الانجاز
اقتناء مكيفات هوائية للمسجد العتيق	2016	1 707 999,98	100,00%	100%	عملية منتهية

المصدر: بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية و المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقعة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية

العفرون.

الجدول رقم(04): وضعية المشاريع في الصحة و الطرقات البلدية خلال الفترة (2011-2016)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد دج	نسبة الإنجاز		الملاحظات
			النسبة المالية	النسبة المادية	
تجديد وإنجاز شبكة التطهير عبر إقليم البلدية	2011	3 706 987,50	100,00%	100%	العملية منتهية

الدراسة على مستوى مديرية الموارد المائية للمصادقة	0,0 0%	80 %	915 000,0 0	2012	دراسة لإنجاز قنوات الصرف الصحي وتهيئة الشعبة للمنطقة العليا ببني جماعة
تم اعذرا المؤسسة للمرة الثانية وهو في طور الانجاز	54, 27%	60 %	35 000 00 0,00	2014	تجديد وإنجاز شبكة التطهير عبر مدينة العفرون
العملية منتهية	100 ,00%	10 0%	3 735 435, 60	2015	الردم التقني للنفايات المنزلية بمفرغة بورومي
معلق	35, 61%	65 %	2 100 000, 00	2016	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بأولاد حميدان
الاتفاقية لدى المراقب المالي	0,0 0%	0 %	7 000 000, 00	2016	إنجاز الإشارات الضوئية

المصدر: بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية والمالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المتوقعة الى نهاية 2016/12/26" من مصلحة المحاسبة لبلدية العفرون.

الاحالات والمراجع:

- 1- لخضر مرغاد، الإدارات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، العدد 07، 2005، ص 02.
- 2- محمد الديداموني، محمد عبد العال، الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة دراسة مقارنة، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2008، ص 21.
- 3- آمنة شراك، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2001، ص 13.
- 4- نور الدين يوسف، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 دراسة حالة ولاية البويرة، "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس-، 2009، ص 63.
- 5- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري للتنظيم الإداري للنشاط الإداري، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002، ص 63.
- 6- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 16.
- 7- نور الدين يوسف، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2008- دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 6.

- 8- لخضر مرغاد، "الإدارات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، العدد 07، 2005، ص 03.
- 9- لخضر مرغاد، "الإدارات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، العدد 07، 2005، ص 03.
- 10- عتيقة جديدي، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر - بلدية بسكرة نموذجا"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 11.
- 11- عبد الرزاق الشخيلي: الإدارة المحلية دراسة مقارنة، عمان، دار المسيرة، 2001، ص 22.
- 12- أحمد بالجيلالي، "إشكالية عجز البلديات"، رسالة ماجستير، قسم تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-، 2010، ص 20.
- 13- عتيقة جديدي، المرجع السابق، ص 12-13.
- 14- أحمد بالجيلالي، المرجع السابق، ص 21.
- 15- عتيقة جديدي، المرجع السابق، ص 14.
- 16- بسمة عولمي، "دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية. تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة، 2003، ص 16.
- 17- بسمة عولمي، المرجع السابق، ص 07.
- 18- بسمة عولمي، المرجع السابق، ص 8-10.
- 19- خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 12.
- 20 - Naitmerzougmail,kouadrianoureddine,amara,fatah« gouvernanceurbaine et développement local en Algérie quels en jeux pour les métropoles régionale : cas Annaba », Revue des sciences humaines, Université de Mohamed Khaider Biskra n24, 2012, p10.
- 21- أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986، ص 15.
- 22- رابح بوقرة، نبيلة جعيجع، "دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية، متحصل عليه بتاريخ 2017/01/10 على الساعة 22:00، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.shatharat.net/vb/showthread>
- 23- ياسمينه رزوخ، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 126.
- 24- نائل عبد الحافظ العوالمه، إدارة التنمية الأسس، النظريات التطبيقات العلمية. عمان، دار زهران للنشر والتوزيع 2009، ص 154-155.

- 25- بوشامة مصطفى، وحواس مولود، الجماعات المحلية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، العدد 01، 2011، ص ص 18-19.
- 26- عمار عوابدي، دروس القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2007، ص 293.
- 27- المادة 107 وما بعدها من القانون رقم 110، المتعلق بالبلدية، والمادة 86 ما بعدها من القانون 80/90 المؤرخ في رمضان، عام 1410 الموافق ل 07 أبريل لسنة 1990، المتعلق بالبلدية.
- 28- المادة 113 و 114 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية.
- 29- المادة 122 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية.
- 30- المواد 2 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 307/08 المؤرخ في 27 رمضان، عام 1429 الموافق ل 27 سبتمبر سنة 2008، المتعلق بالخلايا الجوارية للتضامن.
- 31- المادة 123 و 124 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية.
- 32- شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية لحالة بلدية معسكر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص 163.